

التنافس الدولي على المياه في المنطقة العربية:

نزاعات دول حوض النيل أنموذجاً

International competition for water in the Arab region:

the conflicts of the countries of the Nile basin as a model

رملي مخلوف*

جامعة جيلالي بونعامة- خميس مليانة (الجزائر)

مخبر الأمن القومي الجزائري "الرهانات والتحديات"

4makhlouf@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2021-08-02 تاريخ قبول المقال: 2022-01-25 تاريخ نشر المقال: 2022-03-31

الملخص:

اكتسبت مشكلة المياه بعدا سياسيا وأمنيا مع بداية القرن الواحد والعشرين، فقد أضحت من المسائل الهامة التي تناقشها سياسات الحكومات والدول لتشير إلى أن ندرة المياه تحدث بفعل عوامل داخلية وخارجية مرتبطة بسوء التسيير ومرتبطة أيضا بقضية الأمن القومي، الأمر الذي يدفع إلى حدوث تنافس دولي حول النهر الواحد وإلى اشتباكات عسكرية واسعة النطاق خاصة في غياب اتفاقيات مشتركة تحدد حصص المياه وهذا ما تشهده حاليا دول منطقة حوض النيل.

الكلمات المفتاحية: النزاعات الإقليمية، أزمة المياه، الندرة، حوض النيل، الشرق الأوسط.

Abstract:

The water problem acquired a political and security dimension with the start of the 21st century. It has become one of the important issues discussed by governments and states to indicate that water scarcity is caused by internal and external factors related to mismanagement and also related to the issue of national security, which leads international competition on the single river and large-scale military clashes, especially in the absence of common agreements defining water quotas, and this is what the countries of the Nile basin are currently witnessing.

Keywords: regional conflicts, water crisis, shortage, Nile basin, Middle East.

التنافس الدولي على المياه في المنطقة العربية: نزاعات دول حوض النيل أنموذجاً

المقدمة:

تعد المياه عاملاً حيويًا في حياة الشعوب وعنصرًا أساسيًا في رسم سياسات الدول، ونظرًا لاعتبارها من أكثر الاحتياجات الإنسانية الأساسية، فقد يؤدي ندرتها إلى عواقب اجتماعية واقتصادية وسياسية وخيمة، فضلاً عن تداعيات أمنية خطيرة للغاية.

في العقود الماضية، شكل الصراع على الموارد المائية مساحة كبيرة من التنافس الدولي ومعادلات وأحداث دولية نتيجة للإدراك المبكر لأهمية المياه والتي ارتبطت بمسألة الأمن القومي خصوصاً الأمن الغذائي والاقتصادي، فظهر الطرح حول مسألة تأمين مصادر المياه، والبحث عن الإجراءات التي ستتخذها الدول لتحافظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، خصوصاً في ظل الجفاف وشح الموارد المائية في العالم.

على العموم، كثيراً ما تثير أطماع الدول في الموارد المائية الخاصة بدول الجوار أزمات سياسية قد تُشعل الحروب. وتكثر النزاعات بين الدول على خلفية تقاسم المياه في مناطق تعاني شحاً فيها، ومثاله الشرق الأوسط الذي تشكّل الصحاري فيه 87 % من مساحته، فيما تقع 50 % من موارده المائية المتجددة خارجه. إذ تشهد بين بعض دوله العربية وجاراتها خلافات عديدة تكوّن أرضية خصبة لنشوب نزاعات مسلحة في المستقبل.

نظراً لنقص المياه المتوقع أن يشمل قرابة ثلثي سكان العالم في 2050، ثمة قلق من تجدد بعض النزاعات التاريخية بين الدول العربية، ومن نشوب أخرى بسبب الخلافات على تقاسم المياه بين البلدان في السنوات المقبلة. وإذا كانت المنطقة العربية تعاني من وضع معقد ومتشابك بسبب الموقع الجغرافي وزيادة الطلب غير الطبيعي على الماء بوتيرة سريعة بسبب ارتفاع النمو السكاني سنوياً وتسارع معدلات النمو الاقتصادي، فإن مختلف الدراسات تشير عن أطماع إسرائيل في زيادة مواردها المائية بهدف تقوية وضعيتها الجيوبوليتيكية، حيث تسعى إلى استخدام المياه كأحد أسلحة الحرب أو إحدى أدوات التهديد والترغيب خاصة في غرب إفريقيا والشرق الأوسط. فما هي إذن أبرز النزاعات الدولية القائمة حول قضايا الانتفاع المشترك لمياه حوض النيل، وما هي تداعياتها على الأمن القومي للدول النيلية؟

إن هذا الموضوع يستمد أهميته من كونه ذي أبعاد إقليمية ودولية لها علاقة بالمساس بالأمن القومي المائي لدول حوض نهر النيل، ولعل ما يؤكد هذه الأهمية الخلافات والنزاعات القائمة بين بعض الدول النيلية حول قضايا الانتفاع المشترك، والتنافس العادل والمُنصف لمياه النيل.

التنافس الدولي على المياه في المنطقة العربية: نزاعات دول حوض النيل أنموذجا

وعليه، تُسلط هذه الورقة الضوء على الخلافات القائمة بين بعض الدول حول قضايا الانتفاع المشترك للمياه، خصوصا الوضع المائي لدول حوض النيل، وأهم الخيارات الممكنة لحل أزمة الأمن المائي فيما بينها.

المبحث الأول: مسألة الأمن المائي في الوطن العربي

إن موضوع المياه موضوع معقد وحساس، فمع نهاية القرن 20 وبداية القرن 21، أضحت قضية هامة ذات أبعاد أمنية وسياسية للعديد من الدول التي تشترك في مصدر مائي واحد، فمعظم دول العالم وخصوصا الدول العربية تشهد ندرة للمياه وسوء تسييرها وإدارتها، خلافا للدول المتطورة التي تتحدث عن مسألة أخرى وهي مسألة التلوث.¹ ومن أجل دراسة مشكلة التنافس الدولي على المياه في الوطن العربي، لا بد لنا من معرفة مصادر المياه في المنطقة.

المطلب الأول: مصادر المياه في الوطن العربي

تتمثل الموارد ومصادر المياه في الوطن العربي في الأمطار والمياه السطحية مثل الأنهار، وكذا المياه الجوفية. فالمياه السطحية المتاحة حاليا للوطن العربي تبلغ 127.5 مليار متر مكعب سنويا، تحوز ثلاثة أقطار عربية نحو 71% منها، هي مصر والعراق والسودان.

ومن أجل الاستجابة للطلب المتزايد، تعتمد البلدان العربية على موارد المياه التقليدية (المياه السطحية، والمياه الجوفية)، وموارد المياه غير التقليدية (تحلية المياه، مياه الصرف المعالجة، مياه الصرف الزراعي، جمع مياه الأمطار، ...إخ). فكل من مصر، العراق، والسودان تعتمد اعتمادا رئيسيا على المياه السطحية، بينما تستخدم سوريا، الأردن، والمغرب المياه الجوفية استخداما أكبر.²

غير أن هناك بعض الأقطار التي تستفيد من مياه غيرها من الدول، فعلى سبيل المثال، نهر النيل ينبع من إثيوبيا، وبحيرة فكتوريا، ويمر بتسع دول أفريقية هي "إثيوبيا، كينيا، أوغندا، تنزانيا، رواندا، بوروندي،

1- قادري حسين وبديري دلال، مشكلة الندرة المائية بين التعاون والصراع، مجلة الإحياء، العدد الثاني عشر، 2008، ص 541-542.

2- محمد مورو، الصراع على المياه في الشرق الأوسط، تاريخ النشر: 02-10-2005، متوفر على الرابط الإلكتروني:

<https://www.aljazeera.net/opinions>، تاريخ الدخول: 19-07-2021.

التنافس الدولي على المياه في المنطقة العربية: نزاعات دول حوض النيل أتمودجا

والكونغو والسودان ومصر"، ويقطع مسافة من أبعد منابعه على روافد بحيرة فكتوريا نيانزا في قلب أفريقيا لساحل رشيد على البحر الأبيض المتوسط بمصر نحو 6700 كم .

بالنسبة لنهر النيل مثلا، الذي تعتمد مصر عليه اعتمادا شبه كامل في اقتصادياتها وخاصة الزراعة، فنصيب مصر منه يصل الآن 55.5 مليار، والسودان 18.5 مليار متر مكعب سنويا.

أما نهرا الفرات ودجلة فينبعان من الجبال الواقعة شمال تركيا ويمر الفرات عبر سوريا ثم العراق، أما دجلة فيمر من تركيا للعراق مباشرة.

لقد بدأت دول حوض النيل التي نالت استقلالها حديثاً في استغلال المياه ككنز استراتيجي، لكنها ذهبت في طريقها هذا إلى تهديد حوض النيل الذي يعتبر الشريان الحيوي الذي يعيشون على ضفافه أغلب التجمعات السكانية من الدول المجاورة لهذا الحوض.

ودول حوض النيل هي 11 دولة، تتباين بين دولتي منبع (إثيوبيا - أوغندا)، ودولتي مصب (مصر والسودان)، فيما تستفيد منه بقية الدول الأخرى التي يمر النهر عبر أراضيها (جنوب السودان، تنزاني، إريتريا، كينيا، الكونغو الديمقراطية، بورندي، رواندا).

مع مطلع العام 2000، تسارعت وتيرة بناء السدود المولدة للكهرباء في المناطق متفرقة من حوض نهر النيل، فقد تم إنشاء أكثر من 12 سدًا، يعتمد معظمها على مياه نهر النيل وهو ما أثار حفيظة خبراء المياه الدوليين.³

يتوزع تمويل معظم تلك السدود بين البنك الدولي وشركات صينية وإيطالية بجانب مشاركة حكومة كل بلد، حيث تدور فلسفة التنمية من إنشاء السدود في تلك الدول حول أكثر من محور: أوله إمكانية تخزين فائض المياه لمواجهة أوقات نقص فيضان نهر النيل، بجانب توليد الكهرباء ومن ثم تخزينها.

تتصدر إثيوبيا سباق الدول الإفريقية في إنشاء السدود بـ 11 سداً، أشهرها "سد النهضة" الذي ساهم في توليد الكهرباء فيها، حيث يبلغ مقدار حجم المياه التي يحتاجها سد النهضة وحده 74 مليار متر مكعب.

3- نجوى جاب الله، صراع الطاقة يهدد النيل والفقراء، تاريخ النشر المقال: 08-06-2016، متوفر على الرابط الإلكتروني: <https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1> تاريخ الدخول: 19-07-

التنافس الدولي على المياه في المنطقة العربية: نزاعات دول حوض النيل أنموذجاً

خلافًا للكونغو الديمقراطية التي تمكنت من بناء أكبر سد في العالم وهو سد "إنجا 3" بقدرة إنتاجية من الكهرباء تصل إلى 4800 ميغاوات.

على العموم، يمكن رصد أهم تلك السدود في الجدول المبين أدناه:

جدول يوضح أهم السدود التي تمتلكها دول حوض النيل

دول حوض النيل	عدد السدود	أهم السدود
إثيوبيا	11 سداً	سد جليجل 1، جليجل 2، جليجل 3، جليجل 4، سدا جيبا 1 وجيبا 2، سد النهضة، سد فينشا.
الكونغو الديمقراطية	5 سدود	سد إنجا 1، إنجا 2، إنجا 3، إنجا 4، إنجا 5
السودان	8 سدود	سد أعالي عطبرة، سد مروي
أوغندا	سدين	سد أوغندا الجديد: "أولي" و"كليرا"
تنزانيا	سد واحد	سد دودما

المصدر: <https://www.aa.com.tr/ar>

المطلب الثاني: النزاع على الموارد المائية في الوطن العربي

مختلف التجارب الحديثة تشير إلى أنه في البلدان النامية، حيث قد تكون موارد الملكية المشتركة بالغة الأهمية للبقاء على قيد الحياة، وحيث يصعب استبدالها أو استكمالها، من المرجح أن تحدث النزاعات على المستويين المحلي والإقليمي.

فالوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAID ترى بأن المياه تعتبر مورداً أساسياً للأمن البشري والتنمية المستدامة، ولكنها في ذات الوقت تتسبب بتوترات ونزاعات بين الجهات المعنية.⁴

فعلى مر عقود من الزمن، ساهمت المياه في جلب الاستثمارات والابتكارات في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وفي تحقيق إنجازات غير عادية لا زالت مستمرة إلى يومنا هذا. فالاستهلاك المتزايد والمفرط للموارد المائية، مقروناً بالزيادة المفرطة في عدد السكان، ومصحوباً بالسياسات السريعة

4- جاسمن القارح وآخرون، النزاعات على المياه في البقاع: تقييم الاحتمالات والعوامل المساهمة، معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، الجامعة الأميركية، بيروت، جويلية 2018، ص 1.

التنافس الدولي على المياه في المنطقة العربية: نزاعات دول حوض النيل أنموذجاً

للتطور الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات العيش الكريم، بالإضافة إلى التغيير المطرد للمناخ، يجعل من الأمن المائي مسألة خطيرة تعاني منها دول العالم.

في هذا الصدد، يمكن تعريف النزاع على الموارد بأنه " كل نزاع ظاهر، ناتج عن عدم التوافق في المصالح حول توزيع الموارد المحدودة". كما أن النزاعات الدولية حول المياه ما هي إلا نزاعات يختلف أطرافها حول المسائل القانونية التي يمكن أن تنشأ حول موارد المياه.⁵ وبالتالي، يشكل الأمن المائي تحدياً محورياً أمام تنمية البلدان النامية على وجه التحديد وفي استقرارها أيضاً، خصوصاً منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو تحدٍ عثّر قدراً من الاهتمام مصدراً للفرص والمخاطر في تلك المناطق.

ويمكن ذكر أهم بؤر التوتر حول المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

- الصراع بين تركيا وسوريا والعراق حول مياه نهري الدجلة والفرات،

- الصراع بين العراق وإيران حول مياه نهر شط العرب،

- الصراع بين الأردن وإسرائيل حول مياه نهر الأردن،

- الصراع بين فلسطين وإسرائيل حول مياه الضفة الغربية،

- الصراع بين لبنان وإسرائيل حول مياه الليطاني،

- الصراع بين سوريا وإسرائيل حول مياه هضبة الجولان،

- الصراع بين ليبيا والسودان وتشاد حول مياه القرشة الصحراوية،

- الصراع بين موريتانيا والسنغال حول مياه نهر السنغال،

- الصراع بين مصر والسودان وإثيوبيا حول مياه نهر النيل.

إذن، من خلال مختلف البؤر المشار إليها أعلاه، تشير مواقف الحكومات والدول الحالية تجاه القضية إلى احتمال زيادة اندلاع "حروب المياه" في العالم في المستقبل القريب. فقد شكلت المياه على مدار عقود من الزمن العديد من النزاعات والحروب، فقد نشأت بسببها الحروب بين العرب وإسرائيل، كالعمليات العسكرية الإسرائيلية على الحدود السورية-اللبنانية عامي 1964 و 1965 بسبب الأطماع الإسرائيلية في مياه نهر

5- مكيكة مريم، الثروة المائية العذبة وأثرها على النزاعات الدولية، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص: قانون البيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، 2019، ص 120.

التنافس الدولي على المياه في المنطقة العربية: نزاعات دول حوض النيل أنموذجاً

الأردن ونهر بانياس ونهر اليرموك ونهر الحاصباني، كما كان من أسباب حرب 1967 موضوع تحويل مجرى نهر الأردن، وعام 1982 شنت إسرائيل حملة عسكرية على لبنان كان من أهدافها أطماع إسرائيل في نهر الليطاني.⁶

إن الفجوة المائية التي تعاني منها إسرائيل حالياً تشكل عنصراً مهماً من عناصر اندلاع حروب قادمة في المنطقة. فلا تزال إسرائيل تسعى للحصول على مياه نهر الفرات من تركيا مباشرة، وكذلك الحصول على حصة من مياه نهر النيل عن طريق قناة الإسماعيلية باتجاه النقب وساحل إسرائيل.

من جانب آخر، تشهد دول حوض النيل خلافات بينية تتجلى في الأزمة المستمرة بين مصر والسودان من جانب وأثيوبيا من جانب آخر بسبب بناء الأخيرة لسد النهضة، وعدم الوصول لتسوية مع طرفي النزاع بشأن قواعد ملء السد.

لقد ظل تحدي ندرة المياه في المنطقة العربية واضح وجلي على مدى آلاف السنين، غير أن هناك تحديات جديدة تضيف مخاطر وتعقيدات في آن واحد. فتعقيدات الترابط بين المياه والغذاء والطاقة، وتغير المناخ، وموجات الجفاف والفيضانات، وجودة المياه، وإدارة المياه العابرة للحدود، وإدارة المياه في أوضاع الهشاشة والصراع والعنف، كلها تفاقم من التحدي المتعلق بندرة المياه.⁷ على أن التصدي لهذه التحديات ينبغي على الحكومات العربية تحسين إدارة شؤون الموارد المائية بقدر اعتمادها على زيادة وتحسين الموارد المتوفرة أو الاستثمارات في البنية التحتية أو التقنيات المتطورة.

المطلب الثالث: أسباب ونتائج النزاع

ثمة عدة عوامل يعتقد أنها تساهم في التوترات المرتبطة بالمياه، مثل النمو السكاني، عدم التكافؤ في التنمية الاقتصادية، التلوث، والحصول على المياه وتخصيصها واستخدامها داخل الدول أو فيما بينها، ويمكن أن تتصاعد هذه التوترات لتصبح نزاعات.

6- محمد مورو، الصراع على المياه في الشرق الأوسط، تاريخ النشر: 02-10-2005، متوفر على الرابط الإلكتروني: <https://www.aljazeera.net/opinions>، تاريخ الدخول: 19-07-2021.

7- ما بعد ندرة المياه: الأمن المائي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مجموعة البنك الدولي، 2017، ص 1.

التنافس الدولي على المياه في المنطقة العربية: نزاعات دول حوض النيل أنموذجاً

يشكل عدم التوافق أو النزاع على الموارد المائية المشتركة تحدياً أمام التنمية المستدامة، يمكن أن يؤدي بشكل غير مباشر إلى تفاقم الفقر وعدم الاستقرار الاجتماعي، وقد يحث على الهجرة. ومن شأن هذه النزاعات على الموارد أن تزيد النزاعات الأخرى غير المرتبطة بالمياه القائمة بين الدول.⁸ إن ندرة المياه ليست قضية جديدة لكنها قد تؤدي إلى ضغوطات ونزاعات، كما قد تؤدي إلى عدم استقرار المنطقة ينتج عنه حدوث موجات جديدة من اللاجئين والنازحين بسبب أزمة المياه التي تعد أشد وضراوة من الأزمات الأمنية الأخرى، لأن أزمة المياه تطال أغلب السكان وتؤثر على جميع أمور حياتهم بصفة شبه كاملة.

فمؤخراً حذر المعهد الدولي لإدارة المياه من أن التغيرات المناخية في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط ستتسبب في مزيد من الإجهاد المائي لتلك المنطقة. لذلك يولي المجتمع الدولي المزيد من الاهتمام، ذلك أن العديد من الهيئات الدولية تشير إلى أن هذه الأزمة من المرجح أن تسوء خاصة إذا لم يتم اتخاذ إجراءات سريعة لتحسين الوضع.

في هذا الصدد، يؤكد البنك الدولي أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعتبر من أكثر المناطق في العالم توترًا، فيما يخص الاستخدام غير المستدام للمياه، فحوالي 82% من المياه بتلك المنطقة لا يُستفاد منها بالشكل الفعال المؤثر، بالرغم من زيادة الطلب على المياه وضعف العرض. كما ستشهد المنطقة أكبر خسائر اقتصادية متوقعة من ندرة المياه المرتبط بالمناخ، والتي تقدر ما بين نسبة (6-14%) من إجمالي الناتج المحلي بحلول 2050، ولا تساوي إنتاجية المياه الإجمالية في المنطقة إلا نحو نصف المتوسط العالمي، كما يهدد المنطقة أزمات الفيضانات والجفاف بشكل ملحوظ خاصة مناطق الشمال الإفريقي لندرة موارد المياه بها.⁹

علاوة على ذلك، صرحت العديد من المؤسسات من أن السبب الرئيسي وراء موجات الهجرة في المنطقة يعود بشكل مباشر أو غير مباشر لندرة المياه، حيث أن الفقر والصراع يمثلان المحرك الأساسي

8- جاسمن القارح وآخرون، المرجع السابق، ص 1.

9 - Amro Selim, The MENA Region's Water Crisis: Avoiding Potential Water Wars, Policy Analysis, 20 Jul 2020, <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/mena-regions-water-crisis-avoiding-potential-water-wars>.

التنافس الدولي على المياه في المنطقة العربية: نزاعات دول حوض النيل أنموذجاً

وراء الهجرة. أما منظمة "الفاو" فقد نوهت إلى أن ندرة المياه سيتسبب بخسائر اقتصادية تقدر ما بين نسبة (6-14%) من الناتج المحلي الإجمالي لدول المنطقة خلال عام 2050، وهي أعلى المعدلات حول العالم. من جهة أخرى، تُثبت مختلف تقارير البنك الدولي مدى تأثير التغيرات المناخية على ارتفاع معدلات الجفاف في أجزاء مختلفة من العالم؛ وبصفة خاصة في دلتا حوض نهر النيل، وهو ما ينعكس سلباً على الموارد المائية لدول الحوض عامة والمصرية خاصة على اختلافها (إيرادات مياه النيل، الأمطار، المياه الجوفية) والتي تصنف بخط "الفقر المائي".¹⁰

وعليه، ستعكس الآثار الناجمة عن التغيرات المناخية وما يصاحبها من موجات جفاف وندرة المياه مستقبلاً على الصراعات المسلحة في منطقة الشرق الأوسط، حيث تسعى أطراف الصراعات إلى محاولة تفادي ما ينتج عن هذه الظروف المناخية من اضطرابات وعدم استقرار سياسي. إضافة إلى أن التوسع الاقتصادي والديموغرافي ساعداً في تحويل القدرة على الوصول إلى مياه صالحة للاستخدام الحيوي إلى قضية كبرى وهي قضية أمن قومي.¹¹

المبحث الثاني: الأبعاد الإقليمية لنزاعات دول حوض النيل

أنهار عالمنا العربي الكبرى، كالنيل والفرات والدجلة هي أنهار دولية، تتبع من أراضي دول غير عربية، وتجري وتصب في بلدان عربية، وهذا ما جعل لدول المنبع ميزة إستراتيجية وجيوبوليتيكية في مواجهة بلدان المجرى أو المصب.

من المتوقع أن تتأجج النزاعات بين الدول المتشاطئة حول هذه الأنهار، من جراء إصرار دول المنبع على احتكار أكبر قدر من المياه الباقية ضمن حدودها السياسية وتحويلها إلى عنصر أساسي في التنمية الشاملة، لأنها تملك الإمكانات والقوة، ما يجعلها تستخدمه كسلاح سياسي للضغط على القوى الأخرى المجاورة في المنطقة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية.¹² فدول المنبع تقوم باستعمال كميات هائلة من

10- إيمان زهران، عسكرة المياه كنمط للصراع في الشرق الأوسط، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، سبتمبر 2016، ص8.

11- المرجع نفسه، ص 2.

12- خليل خير الله، الصراع على المياه في الشرق الأوسط، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، مجلس وزراء العدل العرب، جامعة الدول العربية، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، 2016، ص 09.

التنافس الدولي على المياه في المنطقة العربية: نزاعات دول حوض النيل أنموذجاً

مياه النهر مما يؤثر على جريانه ويحرم السكان المقيمين في مجرى النهر من حصتهم منه، مما يشكل اعتداء على حقوقهم.

إن الصراع على المياه في حوض النيل له امتدادات تاريخية لا يمكن حصرها في هذا الموضوع، فالكثير من الدراسات ترى أن المياه في منطقة حوض النيل ستصبح مفتاحاً للسلام أو للحرب خصوصاً في ظل غياب مقاربة قانونية ملزمة بتنظيم استغلال مياه الأنهار، حيث اقتصر الأمر على الاتفاقيات المبرمة بين الدول المعنية والتي أصبحت فيما بعد مصدراً للنزاع كما حدث مع دول حوض النيل، بحيث أن هناك من يتمسك بها ومن يرغب في تغييرها.¹³

الشكل (01): خريطة توضح نهر النيل وروافده



المصدر: alphabet.argaam.com

13- ليلي كرفاج، الصراع على المياه: دراسة حالة التفاعل النزاعي في حوض النيل، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، برلين- ألمانيا، المجلد الأول، العدد الأول، مارس 2018، ص 106.

المطلب الأول: النزاع المائي السوداني- المصري

تمثل ندرة المياه جزءاً من التحديات الرئيسة التي تواجهها البلدان المتشاركة في مورد مائي عابر للحدود، مثل منطقة "حوض النيل". والعديد من الدول تشترك في مورد مائي واحد، ما يسبب في مشكلات الحدود وتأخذ تلك المشكلة أبعاداً أمنية وسياسية واقتصادية نظراً لاعتماد اقتصاديات الدول المشتركة على ذات المصدر المائي في الزراعة وتربية الأسماك والسياحة وتوليد الطاقة الكهربائية.. إلخ.

بالنظر إلى النظام الإقليمي لحوض النيل، فإن أهميته الإستراتيجية دفعت بعض دول المنطقة إلى التنافس على مياهه، وبانت مسألة تقاسم المياه المشتركة أحد أهم أسباب الصراع بين دول الحوض، وأبرز الوضع المائي في حوض النيل نمطاً من التفاعل والصراع المائي، خاصة بين دول المنبع وهي مصر والسودان.¹⁴

إن تاريخ السودان ووضعها الجغرافي لم يكونا يعطيانهما سوى خيار واحد وهو أن تكون تابعة لمصر، حيث ساندت السودان مصر عندما وقعت على اتفاقيات كامب ديفيد (1978) ومعاهدة السلام مع إسرائيل (1979)، فيما اعتبرت كل الدول العربية خيانة للقضية الفلسطينية. وقد اعتمدت الحكومة السودانية على مصر في تمويل مختلف مشروعاتها ودعمها العسكري لتمكين حكومتها من البقاء في السلطة.

تتزايد الاستخدامات المائية في مصر نتيجة للنمو السكاني وزيادة الطلب على المياه للقطاعات المختلفة. وتمثل قطاعات الزراعة ومياه الشرب والصناعة أكبر القطاعات المستخدمة والمستهلكة للمياه، حيث تبلغ حصة الزراعة كأكبر مستهلك ومستخدم للمياه حوالي 85%، وتمثل المياه السطحية المصدر الرئيسي لمياه الشرب بينما تمثل الموارد الجوفية حوالي 15% من الإجمالي. وبالإضافة إلى قطاعات الكهرباء والملاحة، يتم استهلاك جزء من الموارد المائية في أغراض السياحة والترفيه والثروة السمكية.¹⁵

14- نور الدين بيدكان، النزاع المائي بين إثيوبيا ومصر وخيارات تسويته، نشر في 15 نوفمبر 2020، متوفر على الرابط الإلكتروني: <https://epc.ae/ar/topic/water-dispute-between-ethiopia-and-egypt-settlement-options>، تاريخ الدخول: 18-07-2021.

15- رضى راضي ومحبي عمر، إدارة الموارد المائية في مصر: تقييم الوضع الحالي وخارطة طريق للسياسات المستقبلية، تاريخ النشر: 3 جويلية 2018، متوفر على الرابط: <https://aps.aucegypt.edu/ar/articles/470/water-resources-management-in-egypt-assessment-and-recommendations>، تاريخ الدخول: 19-07-2021.

التنافس الدولي على المياه في المنطقة العربية: نزاعات دول حوض النيل أنموذجاً

مع اندلاع الفوضى في جنوب السودان وقيام حركات التمرد ضد الرئيس جعفري نميري بسبب قناة جونجلي، قامت مصر بدعم حكومة جعفري عسكرياً وهو ما زاد حدة الاضطرابات والصراعات السياسية في السودان.

لعل التدخل المصري في السودان جاء من باب سلامة الأمن القومي المصري، فقد عبر الرئيس المصري الراحل أنور السادات بعد أيام من توقيع اتفاقيات السلام مع إسرائيل بقوله: "الماء هو القضية الوحيدة التي يمكن لمصر أن تدخل حرباً من أجلها". وفي عام 1989، صرح بطرس غالي (وزير خارجية مصر) آنذاك أن سلامة الأمن القومي المصري مرتبطة بمسألة المياه. فكلما زاد عدد الدول المشاركة في حوض النيل زادت الخطورة على الأمن القومي المصري.¹⁶

مع انفصال جنوب السودان في جويلية 2011، فإن التعقيدات قد طفت للسطح، إذ ستجد نفسها واحدة من دول المنابع التي تطالب بحصتها المائية من نهر النيل، لا سيما وأنها من الدول التي رفضت الاتفاقيات القائمة بين مصر والسودان والتي دعت في عدة مناسبات إلى إلغائها وإعادة توزيع المياه.¹⁷

وبالتالي، انقسام السودان إلى دولتين، دولة السودان ودولة جنوب السودان له مضاعفاته السلبية على الأمن القومي المصري. ولكن ليس على السودان التي وإن كانت تستهلك جزءاً من حصتها المقررة لها من حوض النيل وهي 19 مليار متر مكعب سنوياً نظراً لمشكلاتها العديدة، فإن لديها مصادر أخرى ثانوية للمياه كالمياه الجوفية وأنهار فرعية تصب في النيل، بالإضافة للسدود والمنشآت المائية والإنمائية التي تستخدمها للري ولتوليد الطاقة الكهرومائية.¹⁸

المعروف أن الصراع على المياه في حوض النيل يرتبط بالخلافات القائمة حول كيفية تقاسم المياه بالإضافة إلى تأثيرات تغير المناخ العالمي. ومنه يأخذ هذا النزاع منطلقه الأساسي حول مدى شرعية الاتفاقيات المبرمة التي تهدف إلى تنظيم استغلال مياه النيل بحيث يدخل النزاع على مياه حوض النيل في

16- خليل خير الله، المرجع السابق، ص 14.

17- بموجب اتفاقية 1929، تم تقسيم حصص مصر والسودان من مياه النيل، واعتبرنا من دول المصب اللتان تستأثران بحوالي 90% من مياه نهر النيل السنوية، وهذا ما رفضته غالبية دول الحوض واعتبرتها اتفاقية موقعة في الحقبة الاستعمارية ويقتضي إعادة النظر فيها. وفي نوفمبر 1959 عقد الطرفان اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل واتفقا على حصص تبلغ 55.5 مليار متر مكعب لمصر و18.5 مليار متر مكعب للسودان، ولكنها أيضاً رفضت من قبل دول الحوض. أنظر: خليل خير الله، المرجع السابق، ص 35.

18- المرجع نفسه، ص 29.

التنافس الدولي على المياه في المنطقة العربية: نزاعات دول حوض النيل أنموذجاً

دائرة سياق الجدل السياسي والقانوني بين الدول المصب والمنبع.¹⁹ وعليه، تترك كلتا الدولتين اللتين تعتمدان بدرجة كبيرة على مياه النيل، أنه لا النزاع السياسي العارض ولا الإيديولوجيات الفكرية الأصولية سوف يؤثر على موضوعهما المشترك وهو التنظيم والتسيير وإدارة المياه المستمرة التي تعتمدان كلتاها عليه.

المطلب الثاني: النزاع المائي الإثيوبي- المصري

لطالما استخدمت المياه مادة للصراع السياسي بين الدول، فقد اعتبر سد النهضة أحد أسباب النزاع المائي الإثيوبي- المصري. فهناك قضية السدود الإثيوبية التي تطرح بين الحين والآخر، ومطالب إثيوبيا بسحب امتيازات الحق التاريخي المكتسب الذي تطالب به مصر، ومحاولات الإيحاء بالقدرة على التأثير في حصة مصر من المياه، وموقفها الرفض للاتفاقية الموقعة بين مصر والسودان عام 1959.²⁰ تعود فكرة سد النهضة إلى العام 1903 عندما قدم زعيم الحركة الصهيونية تيودور هرتزل مشروعاً يسعى من خلاله إلى بناء مستوطنات في شبه جزيرة سيناء، ترجع في وقت لاحق إلى المستوطنين في فلسطين المحتلة، وهذا لمواجهة مشكلة ندرة المياه في تلك المنطقة، لكن وزير خارجية بريطانيا آنذاك رفض هذه الفكرة.²¹

بعدها، تبنت الولايات المتحدة الأمريكية فكرة إنشاء السد من أجل ضمان أمن إسرائيل من جهة، ولتحقيق أهدافها الاقتصادية داخل القارة من جهة أخرى. ولكن حكومة إثيوبيا لم تقدم على تنفيذ الكثير من أفكار الدراسة الأمريكية قبل فترة التسعينات بسبب الصراع السوفياتي الأمريكي حول القرن الإفريقي والشرق.²²

19- ليلي كرفاح، المرجع السابق، ص 106.

20- تكتسب اتفاقية 1959 المبرمة بين مصر والسودان (نوفمبر 1959) أهمية خاصة، فقد حددت حصة مصر من المياه بـ 55.5 مليار متر مكعب سنوياً، وحصة السودان بـ 18.5 مليار متر مكعب. وتنطلق أهمية هذه الاتفاقية كونها تضمن حصة محددة لمصر والسودان من مياه النيل، تُصير الحكومتان المصرية والسودانية على ضرورة تضمين بنود هذه الاتفاقية في أية اتفاقية جديدة تنظم استخدامات مياه النهر. غير أن هذا التوجه يقابله الرفض والتحفظ، لاسيما من قبل إثيوبيا، على أساس أن هذه الاتفاقيات تم توقيعها في عهد الاحتلال الأجنبي ولا تمثل إرادة شعوبها، وأنها لم تراعى احتياجات دول المنبع.

21- بشري جاسم محمد حسين، الدور الإسرائيلي في أزمة سد النهضة، تاريخ النشر: 17 أكتوبر 2020، متوفر على الرابط الإلكتروني: <http://ciaes.net>، تاريخ الدخول: 29-07-2021.

22- جون بولوك وعادل درويش، حروب المياه: الصراعات القادمة في الشرق الأوسط، تر: هاشم أحمد محمد، المجلس الأعلى للترجمة، مصر، 1999، ص 128.

التنافس الدولي على المياه في المنطقة العربية: نزاعات دول حوض النيل أنموذجاً

في فبراير 2011، أعلنت الحكومة الإثيوبية أنها ستبدأ في بناء المشروع الأكبر (سد النهضة)، والذي يعرف أيضاً بسد الألفية العظيم على نهر أباي (النيل الأزرق)، والذي تساوي طاقته 6000 ميغاوات بما يعادل ثلاث مرات الطاقة المولدة من السد العالي.²³

لقد سعت إثيوبيا، بمقتضى اتفاقية 2010 المتعلقة بتنظيم مسألة الانتفاع المنصف والمعقول للموارد المائية إلى تجريد مصر من امتيازاتها في مياه النهر، أبرزها حق الفيتو في منع إقامة أي مشروع على النهر خارج أراضيها. فكانت تلك الاتفاقية شرارة أزمة بين الطرفين، فقد أبدت مصر رفضها لاستكمال بناء السد الإثيوبي إلا بعد قيام لجنة فنية مختصة بدراسة التصميمات وآثار المشروع، وبالفعل شكّلت لجنة من خبراء فنيين من الدول الثلاث (إثيوبيا، السودان، مصر) إلى جانب خبراء دوليين سنة 2012. وعقدت هذه اللجنة العديد من الاجتماعات وأعدت تقارير أولية. ولكن إثيوبيا تجاهلت تماماً ما يجري على المسار التفاوضي، ومضت في بناء السد.²⁴

وفعلاً، تم انتهاء أشغال هذا السد في جويلية 2017، وهذا السد سيجعل من إثيوبيا قوة إقليمية في الطاقة الكهربائية تصل إلى 10.000 ميغاوات أو أكثر، وهو ما أثار قلق وخوف دول المصب وخصوصاً مصر، الأمر الذي قد يدفع بهذه الأخيرة إلى اتخاذ أعمال عسكرية تطل السد.²⁵

يدور الخلاف الراهن في المقام الأول حول الإطار الزمني الذي يجب أن يُملأ فيه السد. ففيما تضغط الحكومة المصرية من أجل ملء بطيء يمتد بين 12 و 21 سنة لتجنب التراجع الحاد في إمدادات المياه، تسعى الحكومة الإثيوبية لتحقيق ذلك في غضون ست سنوات حتى تتمكن من تشغيل التوربينات لتوليد الطاقة بشكل أسرع. أما السودان، فيشارك في المفاوضات بموقف محايد إلى حد كبير.

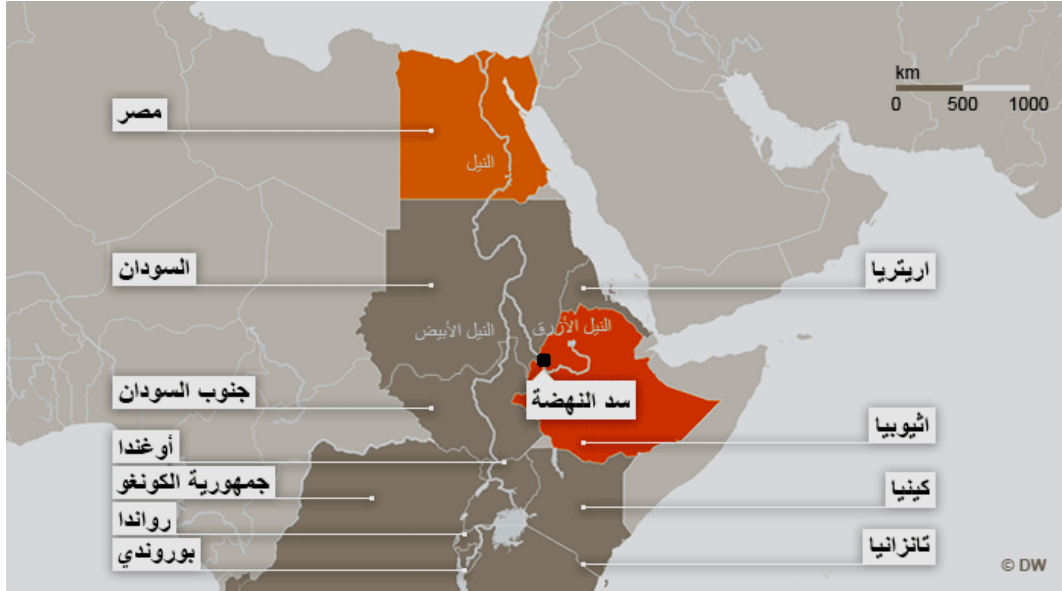
الشكل (02): خارطة توضح سد النهضة الإثيوبي

23- خليل خير الله، المرجع السابق، ص 45.

24- نور الدين بيدكان، النزاع المائي بين إثيوبيا ومصر وخيارات تسويته، 15 نوفمبر 2020، متوفر على الرابط الإلكتروني: <https://epc.ae/ar/topic/water-dispute-between-ethiopia-and-egypt-settlement-options>، تاريخ الدخول: 18-07-2021.

25- خليل خير الله، المرجع السابق، ص 45.

التنافس الدولي على المياه في المنطقة العربية: نزاعات دول حوض النيل أنموذجاً



المصدر : <https://www.dw.com/ar>

تمضي إثيوبيا في إنشاء السدود ومحطات القوى لاستغلال مجمع أمطارها الغربية والتي تشكل اهتماماً حيوياً لجيرانها في مصب النيل.²⁶ فهي قد اغتنمت مرحلة ثورة 25 يناير في مصر وانشغال مصر بأوضاعها الداخلية وعدم استقرارها السياسي، تظهر إثيوبيا كدولة لها مشروعاتها الاقتصادية الضخمة من خلال إنشائها لأكبر سد في إفريقيا وتأكيدها أن الغرض منه هو إنتاج الطاقة الكهربائية وإنعاش الاقتصاد الإثيوبي، هذا المشروع ساهم في إحداث قطيعة بين دول المصب خصوصاً مصر كآخر دولة تصل إليها مياه النهر مما يؤدي إلى نقص الكهرباء المولد من السد العالي ويوقف جميع مشروعات استصلاح الأراضي للزراعة، واضطرار مصر إلى استيراد المواد الغذائية.

إن هذا الوضع أدى إلى تغيير مراكز الهيمنة في توزيع حصص مياه النيل وتأکید الدور الإثيوبي الجديد على حساب الدور المصري، على أن التفرد في القيام بهذا المشروع الضخم هو مخالف للمبادئ القانونية الدولية سيما اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحة لعام 1997،²⁷ وكذا الاتفاقية الإطارية لعام 2015.²⁸ ناهيك عن اتفاق القاهرة بين مصر وإثيوبيا الذي تم التوقيع

26- جون بولوك وعادل درويش، المرجع السابق، ص 125.

27- اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحة المبرمة في 21 أيار/ مايو 1997.

التنافس الدولي على المياه في المنطقة العربية: نزاعات دول حوض النيل أنموذجاً

عليه في جويلية 1993 من قبل الرئيس المصري السابق حسني مبارك والإثيوبي ميليس زيناوي، حيث يتعهد الطرفان في أحد بنوده بالامتناع عن أي نشاط يؤدي إلى إحداث ضرر بمصالح الطرف الآخر فيما يخص بمياه النيل.²⁹

وقد نجحت إثيوبيا في وضع سد النهضة كحقيقة واقعة، وأصبح التفاوض حالياً لتقليل الضرر وليس لمنعه. بالإضافة للتأكيد على ضرورة تعهد إثيوبيا رسمياً بمبدأ الإخطار المسبق وإجراءاته التنفيذية على ضوء ما جاء في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة عام 1977 للأنهار المشتركة، وأن تتم المراجعة الدقيقة لكل تصميمات السد من قبل خبراء مصريين بعد الانتهاء من تعديلات أبعاده الفنية للتأكد من سلامته الإنشائية، وهذا القرار مطبق أيضاً على بقية السدود الإثيوبية الأخرى.³⁰

إن مصر ليس لديها مصادر أساسية للمياه سوى النيل، فحاجة مصر الاقتصادية مقابل الزيادة في عدد السكان يتطلب منها زيادة استصلاح الأراضي والتوسع في زراعتها وفي إنتاج الغلال التي تركز عليها كالقمح والأرز والقطن والسكر، وبالتالي المشكلة المائية ليست قائمة وحادة في مصر في الوقت الراهن ولكنها -حسب تقرير الحكومة المصرية- ستكون كذلك في المستقبل.³¹

تري مصر أن لها حقوق تاريخية مكتسبة بالنسبة لمياه النيل، وأنه لا يجوز التعرض لها، إذ تبرر مصر حقها الثابت هذا بأنه عندما كانت بريطانيا تحتل الجزء الأكبر من حوض نهر النيل، وقعت بريطانيا - نيابة عن السودان - مع إثيوبيا عام 1902 معاهدة تنص بالتزام إثيوبيا بعدم القيام بأية أعمال أو مشاريع على منابع نهر النيل. وهذا المعاهدة هي سارية المفعول من وجهة نظر القانون الدولي رغم اعتراض الحكومات الإثيوبية المتعاقبة عليها.³²

28- أعطى القانون الدولي للمياه، للدول المحتمل تضررها من بناء السدود على المجرى المائي الذي تشترك فيه، الوقت الكافي والمناسب لدراسة الآثار المترتبة على إقامة هذا السد، وذلك من كافة النواحي من خلال القواعد الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997 ضمن الباب الثالث منها، في المواد من 11 إلى 19 والمتعلقة خصوصاً بالإخطار. أنظر: مكيكة مريم، المرجع السابق، ص 135.

29- خليل خير الله، المرجع السابق، ص ص 49- 63.

30- إيمان زهران، المرجع السابق، ص 10.

31- تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية لعام 1976.

32- رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي: احتمالات الصراع والتسوية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2001، ص 50.

التنافس الدولي على المياه في المنطقة العربية: نزاعات دول حوض النيل أنموذجاً

تكمن مشكلة البلدين في أن الآثار السلبية للسدود الإثيوبية على مصر تتمثل بالسعة التخزينية لهذه السدود وبكمية المياه المستهلكة في المزروعات المروية، وهذه المياه سوف تخفض من حصتي مصر والسودان السنوية وتؤدي إلى العجز المائي لهما خاصة عند إقدام إثيوبيا بملأ سدودها خصوصاً "سد فينشا"³³، حيث قد يصل العجز لدى حصة مصر من المياه إلى 8 مليار متر مكعب في السنة. لا تزال المفاوضات والاجتماعات بشأن أزمة سد النهضة بين إثيوبيا ومصر والسودان منذ 2011 تمتاز بالتعثر والفشل في التوصل إلى اتفاق عادل ومتوازن، حتى في وجود الوساطة الأمريكية والعربية والوساطة دولية في ظل تعنت إثيوبيا ومواصلتها بالملء الأولي للسد، وكان آخرها القمة الإفريقية المنعقدة في جويلية 2020 التي دعت إلى مواصلة التفاوض والسعي لبلورة اتفاق قانوني ملزم بشأن قواعد ملء وتشغيل سد النهضة.³⁴

المطلب الثالث: مكانة المياه في الصراع العربي - الإسرائيلي

العديد من الدراسات تناولت مسألة المياه وارتباطها بالصراع العربي الإسرائيلي، فما تشهده منطقة الشرق الأوسط الآن من انعطاف حاد في تاريخها منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في الأراضي الفلسطينية العام 1948، وما أحدثته من إفرازات وتهديدات مست أغلب الدول العربية المجاورة، وصعود حزب الليكود بزعامة نتنياهو إلى الحكم، كانت مسألة أمن مائي أكثر ما هي مسألة توسيع أراضي.

يواجه العرب وإسرائيل على حد سواء مسائل حيوية بشأن المياه، حيث ستحدد مصير دولهم وشعوبهم من خلال المنافسة المتزايدة على المياه المتاحة في حال عدم توصل الأطراف إلى اتفاق خصوصاً مع استمرار ندرة المياه والزيادة السكانية الرهيبة المصاحبة لعمليات التحديث والتصنيع.

33- يعتبر سد فينشا أول سد قامت إثيوبيا ببنائه على منظومة النيل عام 1973 كأحد روافد النيل الأزرق، والذي يعرف في إثيوبيا بنهر أباي، حيث يولد هذا السد نحو 100 ميغاوات من الكهرباء.

34- خليل خير الله، المرجع السابق، ص 45.

التنافس الدولي على المياه في المنطقة العربية: نزاعات دول حوض النيل أنموذجاً

لقد كان للمياه فعلاً تأثير حاسم في الصراع العربي الإسرائيلي منذ العام 1948، أين شكلت قضايا المياه سياسات الصهاينة الأوائل عندما حاولوا إقامة حدود لدولتهم الجديدة من نهر الليطاني بלבnan وصولاً إلى حوض النيل. كما برز ذلك الاهتمام بالمياه في الحرب العربية الإسرائيلية لعام 1967.³⁵

مع بداية السبعينات، دخلت إسرائيل في مسألة الصراع على مياه النيل، عبر توثيق تحالفها مع إثيوبيا بهدف الضغط على مصر، كما تخوض حرباً باردة ضد الشعوب العربية فيما يتعلق باستثمار منابع الأنهار الدولية لتلك الشعوب، من خلال التحريض المستمر لدول أعالي تلك الأنهار.³⁶ وتزداد أطماع إسرائيل في سعيها لزيادة مواردها المائية بهدف تقوية وضعيتها الجيوبوليتيكية، حيث تسعى إلى استخدام المياه كأحد أسلحة الحرب أو إحدى أدوات التهديد والترغيب خاصة في غرب إفريقيا والشرق الأوسط.

إن هدف سعي إسرائيل إلى الحصول على حصة من مياه النيل ترتبط بالأساس قضية ندرة المصالح الإستراتيجية الإسرائيلية، إذ تعاني إسرائيل نقصاً حاداً في مصادرها المائية لأسباب عدة كالاستنزاف الشديد لمياه الآبار، ومشكلة تزايد السكان. ومن أجل ضمان أمنها القومي والحصول على حصتها من مياه النيل، عملت إسرائيل على الهيمنة على منابع النيل عن طريق عدة استراتيجيات منها:³⁷

- إستراتيجية (شد الأطراف) تتم عن طريق إقحام الدول العربية في صراعات جانبية مع دول أخرى غير عربية في دائرة الجوار الجغرافي مثل ما تم بين مصر والسودان، مصر وإثيوبيا.
- إستراتيجية (بلقنة المنطقة) والذي تستهدف غرس حالة التجزئة لدول منابع النيل وتعميقها نحو مزيد من تقنيت هذه الدول إلى دويلات صغيرة على أسس عرقية وطائفية ومذهبية.
- إستراتيجية (التهديد والضغط) من خلال تعزيز علاقات إسرائيل مع الدول المتحكمة بمياه النيل، وتوظيف الأمن المائي كورقة ضغط على الدول العربية كالضغط على الجانب المصري للحصول على تنازلات في عدة مجالات.

35- جون بولوك وعادل درويش، المرجع السابق، ص 23-24.

36- خليل خير الله، المرجع السابق، ص 34.

37- بشرى جاسم محمد حسين، الدور الإسرائيلي في أزمة سد النهضة، تاريخ النشر: 17 أكتوبر 2020، متوفر على الرابط الإلكتروني:

<http://ciaes.net>، تاريخ الدخول: 2021-07-29.

التنافس الدولي على المياه في المنطقة العربية: نزاعات دول حوض النيل أنموذجاً

- إستراتيجية (التغلغل) من خلال إقامة مشاريع زراعية استثمارية على أرض دول حوض النيل خصوصاً مع دول منبع النيل كتقديم الدعم اللازم لإثيوبيا من أجل بناء سد النهضة.

فالأطماع الإسرائيلية في الأراضي العربية ما زالت قائمة، وأن السيطرة على الأراضي يجب أن تكون مصاحبة للسيطرة على المياه، ولهذا فإن المحاولات الصهيونية لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين كانت تقوم دائماً على المزج بين الخريطة المائية والخريطة الأمنية، أو بمعنى آخر كانت تضع مصادر المياه في اعتباراتها عند تخطيط الحدود.³⁸

تتقاسم إسرائيل مياه نهر الأردن، بما فيها مياه روافده، مع سوريا ولبنان والأردن وفقاً لمعاهدة تعرف بـ"خطة جونسون" التي تم التوصل إليها في خمسينيات القرن الماضي. ولكن الملف لا يزال محط خلاف وكاد يشعل حرباً عام 2002 بسبب تنفيذ لبنان مشروعاً لجر بعض حقوقه في مياه النهر، وقد يؤدي إلى اندلاع حرب إسرائيلية لبنانية في المستقبل.³⁹

أيضاً عملت إسرائيل على ضرب وحدة السودان التي انتهت بانفصال جنوب السودان وعاصمتها جوبا في جويلية 2011 كدولة حادية عشرة في حوض النيل؛ هذا التقسيم سعت من ورائه إسرائيل ليس في ضرب وحدة السودان فقط، وإنما في عرقلة مشاريع المياه في المنطقة، والسيطرة على مياه النيل لتهديد الأمن القومي لكل من مصر والسودان. وباعتبار أن جوبا هي دولة جديدة، فهناك من يؤكد أنها ستمثل سندا سياسيا لدول حوض النيل ضد إرادة القاهرة والخرطوم. وبالتالي تعتبر مسألة تقاسم مياه النيل إحدى أهم المشاكل التي سيطرحها انقسام السودان وإعادة صياغة منطق التحالفات والترتيبات التي ستؤثر على التوازنات في تلك المنطقة.⁴⁰

من جهة أخرى، تحرض إسرائيل إثيوبيا وتساعد على إنشاء عدة سدود على ضفاف النيل الأزرق بغرض الضغط على مصر، فقد حولت إسرائيل أنظارها نحو القرن الإفريقي أي إلى دول منابع النيل وخاصة

38- حسين خلف موسى، أزمة المياه ومشاريع تسوية القضية الفلسطينية: قضايا المياه في الصراع العربي- الإسرائيلي (الرؤى والإشكاليات)، المركز الديمقراطي العربي، 7 ماي 2014، الرابط: <https://democraticac.de/?p=882>، تاريخ الدخول: 18-07-2021.

39 - نزاعات عربية على المياه قد تؤدي إلى حروب، 28 أوت 2016، تاريخ الدخول: 18-07-2021، متوفر على الرابط الإلكتروني: <https://raseef22.net/article/4111-water-arab-conflicts-jan-2015>

40- ليلي كرفاج، المرجع السابق، ص 109.

التنافس الدولي على المياه في المنطقة العربية: نزاعات دول حوض النيل أنموذجاً

إثيوبيا وأوغندا للبحث عن حلفاء لها تقوم من خلالهم بتطبيق الخصوص وإقامة حزام أمني حول الدول العربية، فضلاً عن دعمها للأقليات العرقية والدينية والانقسامات المذهبية والطائفية لزعة استقرار العالم العربي.

الخاتمة:

معظم سكان العالم يواجهون خطر وجودي يتمثل في ندرة المياه، في هذا الصدد، يواجه سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أزمة ندرة الموارد المائية، والتي من المتوقع أن تؤدي لأزمة مائية حادة، يعقبها مباشرة أزمة غذائية تضرب شعوب المنطقة، مما سيخلف مجاعات واسعة النطاق تأتي على الأخضر واليابس. علاوة على ذلك، من المرجح أن يزيد هذا الضغط الإضافي على أكثر الفئات ضعفاً في المنطقة فضلاً عن فوضى عارمة في شتى مجالات الحياة، ربما يتبعها صراعات وأعمال عنف واسعة النطاق تؤدي إلى تفاقم أزمة اللاجئين الحالية.

إن المحلل للأحداث في منطقة حوض النيل يستخلص أن استخدام مياه النيل كسلاح سياسي أصبح إحدى أدوات الصراع الإقليمي في هذه المنطقة بفعل من القوى الاستعمارية الكبرى، ثم تغلغل إسرائيل لتنفيذ إستراتيجيتها المائية؛ مما أدى بمنطقة حوض النيل إلى منطقة توتر دائم.

توصلنا في نهاية هذه الدراسة إلى أنه في معظم الحالات، ليس النقص في المياه ما يؤدي إلى نزاع، ولكنها الطريقة غير المناسبة التي تقوم من خلالها الأطراف المسؤولة بحوكمة الموارد وإدارتها، وهذا ما تشهده الدول النيلية في تعاملاتها مع قضية المياه.

وعليه، تكمن الخيارات الممكنة لحل النزاع المائي بين دول حوض النيل في:

- ترشيد استهلاك المياه للتخفيف من أزمة المياه في المستقبل.
- إطلاق حملات توعوية واسعة النطاق لترشيد استخدام المياه وتوفير صناديق مياه موفرة.
- فرض عقوبات على المتسببين بتلويث وإهدار المياه وسوء استخدامها.
- ضرورة التعاون بين الدول لمواجهة أزمة المياه الخطيرة من خلال الإدارة التعاونية لموارد المياه المشتركة
- تقاديا لأية نزاعات محتملة يمكن أن تسببها فكرة السيطرة على الموارد المائية والحصول على المياه.
- إعادة استخدام المياه وتخزينها وإدارتها وحفظها من خلال استخدام تقنيات معالجة المياه وتحلية المياه.

التنافس الدولي على المياه في المنطقة العربية: نزاعات دول حوض النيل أنموذجا

- محاولة الموازنة بين العرض المتاح والطلب أو الاستهلاك وهذا يتطلب وضع استراتيجيات لتلبية الطلب المتزايد باستمرار وبشكل كاف.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب

1. إيمان زهران، عسكرة المياه كنمط للصراع في الشرق الأوسط، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، سبتمبر 2016.
2. جاسمن القارح وآخرون، النزاعات على المياه في البقاع: تقييم الاحتمالات والعوامل المساهمة، معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، الجامعة الأميركية، بيروت، جويلية 2018.
3. جون بولوك وعادل درويش، حروب المياه: الصراعات القادمة في الشرق الأوسط، تر: هاشم أحمد محمد، المجلس الأعلى للترجمة، مصر، 1999.
4. خليل خير الله، الصراع على المياه في الشرق الأوسط، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، مجلس وزراء العدل العرب، جامعة الدول العربية، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، 2016.

ثانياً: الرسائل الجامعية

1. مكينة مريم، الثروة المائية العذبة وأثرها على النزاعات الدولية، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص: قانون البيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، 2019.

ثالثاً: المقالات العلمية

1. قادري حسين وبديري دلال، مشكلة الندرة المائية بين التعاون والصراع، مجلة الإحياء، العدد الثاني عشر، 2008.
2. ليلي كرفاح، الصراع على المياه: دراسة حالة التفاعل النزاعي في حوض النيل، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، برلين - ألمانيا، المجلد الأول، العدد الأول، مارس 2018.

رابعاً: الاتفاقيات والتقارير الدولية

1. اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحة المبرمة في 21 مايو 1997.
2. تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية لعام 1976.
3. ما بعد ندرة المياه: الأمن المائي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مجموعة البنك الدولي، 2017.

خامساً: المواقع الإلكترونية

1. بشرى جاسم محمد حسين، الدور الإسرائيلي في أزمة سد النهضة، تاريخ النشر: 17 أكتوبر 2020، متوفر على الرابط الإلكتروني: <http://ciaes.net>، تاريخ الدخول: 2021-07-29.
 2. حسين خلف موسى، أزمة المياه ومشاريع تسوية القضية الفلسطينية: قضايا المياه في الصراع العربي-الإسرائيلي (الرؤى والإشكاليات)، المركز الديمقراطي العربي، 7 ماي 2014، متوفر على الرابط الإلكتروني: <https://democraticac.de/?p=882>، تاريخ الدخول: 2021-07-18.
 3. رضى راضي ومحبي عمر، إدارة الموارد المائية في مصر: تقييم الوضع الحالي وخارطة طريق للسياسات المستقبلية، نشر: 3 جويلية 2018، الرابط: <https://aps.aucegypt.edu/ar/articles/470/water-resources-management-in-egypt-assessment-and-recommendations>، تاريخ: 2021-07-19.
 4. نور الدين بيدكان، النزاع المائي بين إثيوبيا ومصر وخيارات تسويته، 15 نوفمبر 2020، الرابط: <https://epc.ae/ar/topic/water-dispute-between-ethiopia-and-egypt-settlement-options>، تاريخ الدخول: 2021-07-18.
 5. نزاعات عربية على المياه قد تؤدي إلى حروب، 28 أوت 2016، تاريخ الدخول: 2021-07-18، متوفر على الرابط: <https://raseef22.net/article/4111-water-arab-conflicts-jan-2015>.
 6. محمد مورو، الصراع على المياه في الشرق الأوسط، تاريخ النشر: 02-10-2005، متوفر على الرابط الإلكتروني: <https://www.aljazeera.net/opinions>، تاريخ الدخول: 2021-07-19.
 7. نجوى جاب الله، صراع الطاقة يهدد النيل والفرافرة، تاريخ النشر المقال: 08-06-2016، متوفر على الرابط: <https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1>، تاريخ الدخول: 2021-07-19.
- Amro Selim, The MENA Region's Water Crisis: Avoiding Potential Water Wars, Policy Analysis, 20 Jul 2020, <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/mena-regions-water-crisis-avoiding-potential-water-wars>